January 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الحادية عشرة

بريمن، ألمانيا، 2-6 يونيو/حزيران 2008

قضايا اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية فيما يتعلق بالتجارة الدولية بالأسماك

ملخص

تقدم هذه الوثيقة استعراضاً مستوفىً للأنشطة المتعلقة *باتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* التي قامت بها إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمنظمة الأغذية والزراعة، ومن بينها نتاج عمل فريق الخبراء الاستشاري المخصص الثاني الذي قام بتقييم مقترحات لتعديل مرفقات الاتفاقية التي تتضمن الأنواع المائية المستغلة تجارياً، وكذلك الأعمال التي اضطلعت بها منظمة الأغذية والزراعة بغرض تحسين القدرات الخاصة بتقييم وإدارة الأنواع المدرجة في المرفقات.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org.

K2108/A

مقدمة

1- *اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* هي اتفاقية دولية أُبرمت بهدف حماية وصون الأنواع المهددة بالانقراض من خلال ضمان عدم تهديد التجارة الدولية لبقائها. وتحمي الاتفاقية حوالي 5000 نوع من الحيوانات و28000 نوع من النباتات في مواجهة الاستغلال المفرط من خلال التجارة الدولية. وهذه الأنواع مدرجة في واحدة من ثلاث مرفقات، ويجري ضبط التجارة الدولية فيها وفقاً لدرجة الحماية التي تحتاجها.

2- تتضمن المرفقات في الوقت الحاضر ما يناهز المائة من الحيوانات البحرية المستغلة تجارياً من الأسماك والرخويات وقنفذيات الجلد، بما في ذلك الأسترجون (*Acipenseriformes*)، وأسماك قرش الحوت (*Rhincondon typus*)، وسمك اللبروس المحدب الرأس (*Cheilinus undulatus*)، وأسماك ملكة الكاريبي (*Strombus gigas*)، والمحار العملاق (*Tridacnidae*)، وخيار البحر (*Isotichopus fuscus*).

3- وقد أدى التدخل المتزايد للاتفاقية في مجال الأنواع المائية المستغلة في مصايد الأسماك إلى بروز عدة شواغل أثارتها البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة بشأن تطبيق الاتفاقية المذكورة على الأنواع المائية المستغلة تجارياً. وقد صادقت الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عام 2003 على خطة عمل كبيرة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الاتفاقية، وهي خطة عمل تتعلق بالأنواع المائية المستغلة تجارياً. ويقدم هذا التقرير استعراضاً مستوفىً للأنشطة المتعلقة بالاتفاقية التي اضطلعت بها إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التابعة للمنظمة منذ الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في مايو/أيار 2006، بما في ذلك الأعمال التي تم إجراؤها وفقاً لخطة العمل والمشروع الذي قدم بعد ذلك لإنشاء حساب أمانة "*لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* والأنواع المائية المستغلة تجارياً، بما في ذلك تقييم مقترحات الإدراج في مرفقات الاتفاقية،" بتمويل من حكومة اليابان.

4- اعتمدت الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك في 2006 مذكرة تفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة والاتفاقية، ووقعت عليها المنظمة والاتفاقية في الاجتماع الرابع والخمسين للجنة الدائمة للاتفاقية المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول 2006. وتضفي المذكرة الصبغة الرسمية على نوايا المنظمتين لتوثيق التعاون بشأن القضايا المتصلة بالأنواع المائية المستغلة تجارياً المدرجة في مرفقات الاتفاقية، واعتبرها الكثير من البلدان الأعضاء بالمنظمة والأطراف في الاتفاقية إنجازاً كبيراً.

5- عقدت المنظمة اجتماعي خبراء لتقييم مقترحات الإدراج في مرفقات الاتفاقية المقدمة إلى المؤتمرين الأخيرين لأطراف الاتفاقية (مؤتمرا الأطراف الثالث عشر المعقود في 2004 والرابع عشر المعقود في 2007). وقدم هذا التقرير نبذة موجزة عن النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأطراف الرابع عشر فيما يتعلق بتوصيات فريق الخبراء التابع للمنظمة. كذلك تناولت المنظمة القضايا القانونية والتنفيذية المرتبطة بتطبيق الاتفاقية على الأنواع المستغلة تجارياً. وقد حظي التفسير القانوني لعبارة "الإدخال من البحر" باهتمام خاص في السنوات الأخيرة. وبالرغم من عدم إدراج إي من الأنواع الهامة تجارياً المصيدة في أعالي البحار في مرفقات الاتفاقية حتى الآن، فغياب الفهم الواضح لمعنى "الإدخال من البحر" ولمسؤوليات الأطراف فيما يتعلق بالأنواع المصيدة خارج حدود الولاية الوطنية يحول دون التطبيق السليم لهذا الجزء من الاتفاقية. ويعرض هذا التقرير أوجه التقدم المحرز حديثاً في تفسير هذه العبارة. وبالإضافة إلى ذلك استمرت المنظمة في الاضطلاع بدور هام في تشجيع بناء قدرات البلدان الأعضاء فيما يخص القضايا المتعلقة في الأنواع المائية المستغلة تجارياً المدرجة في مرفقات الاتفاقية. ويقدم هذا التقرير وصفاً موجزاً للأعمال المنجزة بشأن أسماك القرش وأسماك ملكة الكاريبي وخيار البحر وسمك اللبروس المحدب الرأس.

فريق الخبراء الاستشاري المخصص التابع للمنظمة والمعني بتقييم مقترحات تعديل مرفقات اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية

6- وضعت الدورة الخامسة والعشرون للجنة مصايد الأسماك (2003) اختصاصات لفريق خبراء استشاري مخصص لتقييم مقترحات الإدراج في مرفقات الاتفاقية فيما يتعلق بالأنواع المائية المستغلة تجارياً. وقد حددت الاختصاصات أسلوب عمل وتشكيل فريق فني ينبغي لأمانة المنظمة تأسيسه قبل كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية، تكون مهمته الرئيسية تقييم المقترحات من الوجهة العلمية ووفقاً للمعايير البيولوجية للإدراج في مرفقات الاتفاقية. كما أنيطت بالفريق مسؤولية التعليق على العناصر الفنية للمقترحات فيما يخص القضايا البيولوجية والإيكولوجية والتجارية والإدارية. وقد اجتمع فريق الخبراء الاستشاري المخصص الأول في يوليو/تموز 2004 للنظر في المقترحات المقدمة إلى مؤتمر الأطراف الثالث عشر.

7- بعد تصديق الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، اتفقت الدورة العاشرة للجنة الفرعية للتجارة في الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك على أن المنظمة ينبغي أن تشكل فريق خبراء استشاريين لتقييم مقترحات الإدراج في قوائم الاتفاقية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف الرابع عشر وللاجتماعات اللاحقة لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقية. كما جرى الاتفاق على أن اللجنة الفرعية ينبغي أن تقوم بعد كل مؤتمر للأطراف بتقييم ما إذا كان قد تم أخذ توصيات الفريق في الاعتبار أم لا، وإن لم يكن فلم لا.

8- عقد فريق الخبراء الاستشاري المخصص اجتماعه الثاني في روما، إيطاليا، من 26 إلى 30 مارس/آذار 2007، في ضيافة منظمة الأغذية والزراعة وبتمويل من البرنامج العادي للمنظمة ومشروع حساب الأمانة المخصص "*لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* والأنواع المائية المستغلة تجارياً." وتألف الفريق من مجموعة أساسية تكونت من تسعة أعضاء، وثلاثة عشر خبيراً في الأنواع والتنفيذ، وعضو عن أمانة الاتفاقية، وأعضاء عن أمانة المنظمة. ونظر الفريق في المقترحات السبعة التالية التي قُدمت إلى مؤتمر الأطراف الرابع عشر (لاهاي، 3–15 يونيو/حزيران 2007):

- *Lamnus nasus* (Porbeagle Shark) للإدراج في المرفق الثاني؛
- *Squalus Acanthias* (Spiny Dogfish) للإدراج في المرفق الثاني؛
- جميع أنواع فصيلة Pristidae (Sawfishes) للإدراج في المرفق الأول؛
- *Anguilla Anguilla* (European eel) للإدراج في المرفق الثاني؛
- *Pterapogon Kaudern*ı (Banggai Cadinalfish) للإدراج في المرفق الثاني؛
- *Panulirus argus* و *P. Laevicauda* من مجموعات جراد البحر (اللوبستر) البرازيلية للإدراج في المرفق الثاني؛
- كل أنواع جنس *Corallium (Red/Pink Corals)* للإدراج في المرفق الثاني.

9- أيد فريق الخبراء إدراج الانقبليس الأوروبي *(Anguilla Anguilla)* في المرفق الثاني (التجارة الخاضعة للرقابة) وجميع أنواع أسماك أبي منشار (Pristidae) في المرفق الأول (التجارة المحظورة). ولم يؤيد الفريق المقترحات الخمسة الأخرى لإدراج الأنواع المذكورة في المرفق الثاني، حيث إن، هذه الأنواع لا تفي، وفقاً لتقدير الفريق للمقترحات، بالمعايير البيولوجية لإدراج الأنواع

المائية المستغلة تجارياً في المرفق الثاني والمنصوص عليها في القرار 24/9 لمؤتمر *اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* (المعدل في مؤتمر الأطراف الثالث عشر).

10- خلافاً لتقديرات فريق الخبراء الاستشاري المخصص التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن التوصيات التي قدمتها أمانة الاتفاقية بصورة مستقلة بشأن مقترحات الإدراج في المرفقات تعرض على أطراف الاتفاقية استثناء جراد البحر وقبول المقترحات الستة الأخرى. ومن وجهة نظر أمانة المنظمة اعتُبرت تلك التوصيات المخالفة التي خرجت بها أمانة الاتفاقية غير متسقة مع المعايير البيولوجية المتفق عليها لإدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً والمنصوص عليها في القرار 24/9. وبعد إخفاق محاولات حل أوجه الاختلاف عبر تبادل الرسائل بين الأمانتين قبل انعقاد مؤتمر الأطراف، عرضت كلا الأمانتين الأمر بصورة مستقلة على أعضاء لجنة مصايد الأسماك وأطراف الاتفاقية[1].

11- وبعد مناقشات مطولة جرت أثناء انعقاد مؤتمر الأطراف الرابع عشر، جاءت جميع القرارات التي اتخذتها الأطراف حول مقترحات إدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً متسقة مع توصيات فريق الخبراء الاستشاري المخصص التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. وتم قبول مقترحين اثنين (European Eel و Sawfishes) أما المقترحات الخمسة الأخرى فقد رُفضت (Spiny Dogfish, Porbeagle, Red/Pink Corals) أو قام مقدموها بسحبها (مجموعات جراد البحر البرازيلية وCardinalfish).

تفسير عبارة "الإدخال من البحر"

12- وفقاً لقرار اتُخذ في مؤتمر الأطراف الثالث عشر والمشورة التي أسدتها اللجنة الدائمة في اجتماعها الثالث والخمسين (جنيف، يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2005)، عقدت في جنيف، في عام 2005، حلقة عمل خاصة بالاتفاقية لتناول القضايا المرتبطة بعبارة " الإدخال من البحر". وقد قُدم التقرير الصادر عن حلقة العمل، والذي ضم مشروع قرار اشتمل على تعريف عبارة "بيئة بحرية لا تخضع لولاية أي دولة"، إلى الاجتماع الرابع والخمسين للجنة الدائمة للموافقة عليه كورقة نقاش لمؤتمر الأطراف الرابع عشر. وبسبب اختلاف الأطراف على تعريف المصطلح، أُنشئت حلقة عمل لصياغة تعريف معدّل بقصد عرضه على الأطراف للنظر فيه في مؤتمر الأطراف الرابع عشر.

13- ينص التعريف المعدّل لعبارة "بيئة بحرية لا تخضع لولاية أي دولة"، الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف الرابع عشر على التالي:

> "البيئة البحرية التي لا تخضع لولاية أي دولة تعني تلك المناطق البحرية الخارجة عن المناطق الخاضعة لسيادة أي دولة أو للحقوق السيادية لأي دولة بما يتماشى مع القانون الدولي كما تعبر عنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار."

14- اعتمد مؤتمر الأطراف الرابع عشر قراراً يوجه اللجنة الدائمة إلى تشكيل مجموعة عمل بشأن "الإدخال من البحر" لإعداد ورقة نقاش وصياغة قرار معدّل للنظر فيه إبان مؤتمر الأطراف الخامس عشر. وسوف تتناول ورقة النقاش والقرار المعدل عبارة "الإدخال من البحر"، وتوضيح عبارة "دولة الإدخال"، والعملية التي تتبع في إصدار شهادة الإدخال من البحر، بالإضافة إلى القضايا الأخرى التي يتم النص عليها في التقرير النهائي لحلقة عمل اتفاقية التجارة الدولية بشأن القضايا المرتبطة بالإدخال من

[1] أتيحت نسخ من رسالتين من الرسائل الثلاث المتبادلة بين أمانتي المنظمة والاتفاقية لمؤتمر الأطراف الرابع عشر، في صورة وثيقة معلومات.

البحر بصفتها قضايا تحتاج إلى مزيد من البحث. ومنظمة الأغذية والزراعة عضو في مجموعة العمل، وتعمل حالياً على إعداد دراسة عن تطبيق عبارة "الإدخال من البحر" من المتوقع لها أن تسهم في ورقة النقاش ومشروع القرار.

المساعدة فيما يتعلق بالأنواع المدرجة في مرفقات الاتفاقية

أسماك القرش

15- بالنظر إلى التقدم البطئ في تنفيذ البلدان الأعضاء بمنظمة الأغذية والزراعة لخطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش، فإن الاتفاقية، وقد حفزها النقد الشديد الذي وجهته المنظمات غير الحكومية والأطراف بشأن غياب دور أقوى للمنظمة في تعزيز إدارة مصايد أسماك القرش على المستوى الدولي، قد وجهت انتباهها بصورة متزايدة إلى صون أنواع أسماك القرش المتضررة من التجارة الدولية.

16- وفي السياق المذكور أعلاه، طلبت الاتفاقية من المنظمة عقد حلقة عمل عن إدارة أسماك القرش من أجل تشجيع وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لصون وإدارة أسماك القرش. واستجابةً لهذا الطلب، وبتأييد من الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، قامت المنظمة بعقد "مشاورة خبراء لاستعراض تنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش على الأصعدة الوطنية" في روما من 6 إلى 8 ديسمبر/كانون الأول 2005.

17- وقد أشارت نتائج المشاورة، التي صدرت في تقرير لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة عام 2006[2] وجرى إبلاغها إلى أمانة الاتفاقية، إلى عدة مشكلات تعوق تنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش، منها الآتـــي: (1) الافتقار إلى معلومات عن بيولوجيا تجمعات الأسماك وبيانات المصيد ومجهود الصيد، وهي المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإدارة؛ (2) إيلاء مصايد أسماك القرش أولوية سياسية متأخرة، مما يؤدي إلى غياب السياسات والممارسات المؤسسية الفعالة؛ (3) النقص الأساسي للأموال والموارد البشرية اللازمة لإدارة مصايد أسماك القرش على الصعيد الوطني. كذلك خلصت المشاورة إلى أن الأساس الطوعي لخطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش لا توفر الحافز الضروري لزيادة الاهتمام السياسي بإدارة مصايد أسماك القرش.

18- قامت لجنة الحيوان التابعة للاتفاقية، بالإفادة من نتائج مشاورة الخبراء وبالاستناد إلى العمل الذي أنجزته مجموعة العمل المعنية بأسماك القرش التابعة للّجنة، بصياغة مشروعات قرارات عن الأنشطة المقبلة للاتفاقية فيما يتعلق بأسماك القرش. وفي مؤتمر الأطراف الرابع عشر جرت مراجعة مشروعات القرارات واعتمدتها الأطراف. ومن بين القرارات التي جرى اعتمادها والموجهة إلى أطراف الاتفاقية وأمانتها ولجنة الحيوان التابعة لها، تتسم القرارات التالية بصلة مباشرة بمنظمة الأغذية والزراعة[3]:

- استيفاء وتنقيح قائمة أنواع أسماك القرش التي تثير الانشغال بسبب تأثير التجارة الدولية عليها؛
- تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن التجارة والإدارة المستدامة لراى (شفنين) المياه العذبة في أمريكا الجنوبية؛
- تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات في مجال صون وإدارة أسماك القرش (باستخدام أسماك القرش الساحلية *GALEORHINUS GALEUS* كدراسة حالة).

[2] تقرير مشاورة الخبراء التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن تطبيق خطة العمل الدولية للمنظمة لصون وإدارة أسماك القرش. روما، 6-8 ديسمبر/كانون الأول 2005. وتقرير لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة رقم 795. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2006. 24 صفحة.

[3] القرارات من 101/14 إلى 117/14. متوافرة على عنوان: http://www.cites.org/eng/dec/valid14/14_101-117.shtml

- تشجيع الأطراف "من خلال وفودها لدى لجنة مصايد الأسماك، على دعوة منظمة الأغذية والزراعة إلى تيسير المزيد من الدعم للبلدان ذات القدرة المحدودة على تقييم وإدارة مصايد أسماك القرش التابعة لها، وعلى توفير الموارد الضرورية لمنظمة الأغذية والزراعة للقيام بهذا العمل"؛
- تشجيع البلدان التي تحتل الصدارة في صيد أسماك القرش على تنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش كمسألة ذات أولوية؛
- دراسة وكتابة التقارير بشأن الصلات بين الاتجار بزعانف أسماك القرش ولحومها وأنشطة صيد أسماك القرش غير القانونية التي تجري دون إبلاغ ودون تنظيم.

19- إن أنواع سمك القرش المدرجة في الوقت الحاضر في مرافق الاتفاقية هي القرش الأبيض (*Carcharodon Carcharias*) وقرش الحوت (*Rhincodon Typus*) والقرش المتشمس (*Cetorhinus Maximus*)، وثلاثتها مدرجة في المرفق الثاني. وبالإضافة إلى ذلك، تقرر في مؤتمر الأطراف الرابع عشر إدراج الأنواع السبعة من أسماك أبي منشار (فصيلة *Pristidae*) جميعاً في المرفق الأول.

20- كذلك اتفقت الدورة السابعة والعشرون للجنة مصايد الأسماك في 2007 مع الرأي القائل بأن الجهود المبذولة من أجل تنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش آخذة في التحسن وإن كانت هناك حاجة إلى مزيد من العمل المكثف. وبالنظر إلى الشواغل التي يجري التعبير عنها في الاتفاقية والمنظمة بشأن أوجه القصور في إدارة مصايد أسماك القرش في العديد من أنحاء العالم، وإلى التجارة الدولية الواسعة في منتجات أسماك القرش (مثل اللحوم والزعانف)، فمن المرجح أن تكون هناك حوافز قوية تدفع الأطراف إلى اقتراح إدراج أنواع القرش المستغلة تجارياً أكثر من غيرها في مرفقات الاتفاقية في المستقبل، إلا إذا قامت البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة التي لم تتخذ بعد خطوات ثابتة نحو تنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش باتخاذ مثل هذه الخطوات. ومن الجدير بالذكر أن "شبكة بقاء الأنواع" (وهي ائتلاف يجمع ما يزيد على 80 منظمة غير حكومية) قامت أثناء مؤتمر الأطراف الرابع عشر بتوزيع منشور على المشاركين يوجه الانتباه إلى أن ستة بلدان فحسب من بين البلدان العشرين الأكثر صيداً لأسماك القرش قد وضعت خطط عمل وطنية لصون وإدارة أسماك القرش، ويقترح قيام الاتفاقية بدور أكبر في مجال صون أسماك القرش. وترد نسخة من هذا المنشور كملحق لهذا التقرير. ويعطي التقدم المحدود الذي أحرزته البلدان الأعضاء بمنظمة الأغذية والزراعة مبرراً لبعض الأطراف والمراقبين في الاتفاقية للدعوة إلى اضطلاع الاتفاقية بدور أكبر.

21- تقوم المنظمة في الوقت الحاضر بإجراء دراسة لتقييم الوضع البيولوجي لأنواع سمك القرش التي تهددها التجارة الدولية، بتمويل من مشروع حساب الأمانة المخصص "*لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* والأنواع المائية المستغلة تجارياً." وستشكل الدراسة بؤرة تركيز لمزيد من الأنشطة تقوم بها المنظمة لتطوير القدرات من أجل صون وإدارة أنواع سمك القرش الأكثر تضرراً من التجارة الدولية.

أسماك ملكة الكاريبي

22- نظراً إلى الحاجة في الإقليم الأوسع للبحر الكاريبي إلى النهوض بالقدرة على إدارة مصايد أسماك ملكة الكاريبي، عُقدت حلقة عمل إقليمية عن رصد وإدارة أسماك ملكة الكاريبي (*STROMBUS GIGAS*) في كنغستون بجامايكا في الفترة من 1 إلى 5 مايو/أيار 2006. وقد اشترك في تنظيم الحلقة كل من هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج البيئة لمنطقة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقام برعايتها كل من مشروع منظمة الأغذية والزراعة GCP/INT/987/JPN "*اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* والأنواع

المائية المستغلة تجارياً" وبرنامج البيئة لمنطقة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارة مصايد أسماك البحر الكاريبي والآلية الإقليمية لمصايد أسماك البحر الكاريبي. وقد شارك في الحلقة معظم الدول التي تقع في نطاق أسماك ملكة الكاريبي في إقليم البحر الكاريبي الأوسع، وخرجت الحلقة بعدة توصيات لتحسين إدارة مصايد أسماك ملكة الكاريبي على المستويين الوطني والإقليمي. وقد صدرت نتائج الحلقة في صورة تقرير للجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة عام 2007.[4]

خيار البحر

23- تعتبر الاتفاقية أن التجارة الدولية بخيار البحر (beche-de-mer) قضية هامة من قضايا الصون، خاصة بالنظر إلى الحالة المتردية لإدارة مصايد خيار البحر على مستوى العالم. وفي الوقت الحاضر فإن إكوادور هو البلد الوحيد الذي أدرج نوعاً من أنواع خيار البحر *(Isostichopus fuscus)* في المرفق الثالث للاتفاقية، وذلك في محاولة منه لضبط الإفراط في صيد هذا النوع والناجم عن التجارة الدولية غير القانونية.

24- عقدت الاتفاقية في مارس/آذار 2004 حلقة عمل فنية لبحث واستعراض المعلومات البيولوجية والتجارية للمساعدة في تحديد أولويات صون خيار البحر. وجاءت نتائج حلقة العمل بشأن قيمة إدراجه في مرفقات الاتفاقية غير جازمة، وذلك للافتقار في تلك المرحلة إلى معلومات كافية يمكن على أساسها تقييم منافع الصون التي قد تنجم عن مثل هذا الإدراج. إلا أنه جرى التوصية بفحص المزيد من الاعتبارات الواردة في الاتفاقية بشأن أنواع وبلدان أخرى. ومنذئذ انصب انتباه الاتفاقية على وضع توصيات للأطراف للنهوض بصون أرصدة خيار البحر. وفي مؤتمر الأطراف الرابع عشر اعتمدت الأطراف قراراً يوجه انتباه منظمة الأغذية والزراعة على وجه التحديد إلى الحاجة لزيادة الجهود لمواجهة التحديات القائمة فيما يخص الإدارة المستدامة لمصايد خيار البحر.

25- وفي الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في عام 2005، اقترح عدد من الأعضاء أنه سيكون من المفيد للمنظمة أن تضع استراتيجية لإدارة خيار البحر وأن تستعرض الوضع الدولي لهذا النوع. ومن خلال مشروع حساب الأمانة المخصص *"لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* والأنواع المائية المستغلة تجارياً" بدأت المنظمة عدة أنشطة ترمي إلى تحسين المعارف والقدرات من أجل إدارة أنواع خيار البحر المستغلة تجارياً. وتضم هذه الأنشطة استعراض وتحليل المعلومات المتاحة عن الوضع العالمي لأرصدة خيار البحر المستغلة تجارياً وعن أي من "النقاط الساخنة" قد تكون الحاجة إلى اتخاذ تدابير الإدارة فيها ملحة بصفة خاصة، كما تضم إصدار إنتاج أدلة لتسهيل التعرف على أنواع خيار البحر ومنتجاته المتداولة تجارياً، ووضع خطوط توجيهية فنية للإدارة المستدامة لمصايد خيار البحر. وقد تمت صياغة مشروع خطوط توجيهية فنية أثناء حلقة عمل فنية عُقدت في جزر غالاباغوس من 19 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من صياغة الخطوط التوجيهية النهائية وتوزيعها في عام 2008.

[4] تقرير حلقة العمل الإقليمية بشأن رصد وإدارة أسماك ملكة الكاريبي، *Strombus gigas*. كينغستون، جامايكا، 1 – 5 مايو/أيار 2006. وتقرير لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة رقم 832. روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2007. 174 صفحة.

سمك اللبروس المحدب الرأس

26- منذ إدراج سمك اللبروس المحدب الرأس (سمك نابليون)، *Cheilinus undulatus*، في المرفق الثاني للاتفاقية في عام 2004، اشتركت المنظمة بصورة نشطة في وضع نهوج وخطوط توجيهية لتقييم وإدارة هذا النوع. وبالتعاون مع المجموعة المتخصصة في أسماك الأخفس وأنواع اللبروس بالاتحاد العالمي لصون الطبيعة، وبتمويل من مشروع حساب الأمانة المخصص "لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية والأنواع المائية المستغلة تجارياً"، تم وضع نهج لتقييم الأرصدة السمكية[5] لمساعدة الدول الواقعة في نطاق هذه الأسماك على تقييم الاستنتاجات القائلة بأن التجارة غير ضارة بهذا النوع. وقد أخذت إندونيسيا، المصدر الرئيسي للبروس المحدب الرأس، بهذا النهج لتقييم حصص التصدير المستدامة لهذا النوع. وفضلاً عن ذلك، تعكف المنظمة حالياً على إعداد خطوط توجيهية فنية لرصد وإدارة مصايد أسماك الشعاب المرجانية الحية التي تستهدف هذا النوع. وقد اعتبرت دول النطاق وضع هذه الخطوط التوجيهية مسألة تحظى بالأولوية، وذلك أثناء "حلقة عمل غرب المحيط الهادى بشأن السياسة والإنفاذ والتجارة المستدامة الخاصة بالمرفق الثاني لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية – سمك اللبروس المحدب الرأس (سمك نابليون)، المدرج في المرفق، والتي عقدت في هونغ كونغ، من 5 إلى 7 حزيران/يونيو 2006، التي اشترك في تنظيمها كل من الاتفاقية، والاتحاد العالمي لصون البيئة، وشبكة سجلات التجارة وتحليل أنواع النبات والحيوان المتداولة تجارياً TRAFFIC، والصندوق العالمي للطبيعة.

أنشطة منظمة الأغذية والزراعة في المستقبل

27- سوف تستمر المنظمة، في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة، في تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء وللأقاليم للنهوض بقدراتها على تنفيذ أحكام *اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* فيما يخص الأنواع المستغلة تجارياً المدرجة في مرفقات الاتفاقية. ويجدر في هذا الصدد توجيه الشكر إلى حكومة اليابان على الأموال التي قدمتها من أجل تنفيذ مشروع حساب الأمانة المخصص "*لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* والأنواع المائية المستغلة تجارياً،" والذي أتاح إجراء العديد من الأنشطة الأخيرة للمنظمة فيما يخص القضايا المتعلقة بالاتفاقية المذكورة في هذا التقرير.

28- كذلك تلتزم المنظمة بتدعيم تنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش من خلال مساعدة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لصون وإدارة أسماك القرش. ومن خلال مشروع حساب الأمانة المخصص "*لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية* والأنواع المائية المستغلة تجارياً" سيتم توجيه الجهود صوب تقييم تدابير الإدارة التي يمكن اتخاذها من أجل تحسين وضع أنواع سمك القرش التي تعتبر الأكثر تضرراً من التجارة الدولية.

[5] Sadovy, Y; Punt, A.E.; Cheung, W.; Vasconcellos, M.; Suharti, S.; Mapstone, B.D. 2007. نهج لتقييم أرصدة سمك نابليون، *Cheilinus undulatus*، في إندونيسيا. أداة لتحديد الحصص من أجل مصايد الأسماك المفتقرة إلى المعلومات في ظل المرفق الثاني *لاتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية*، مقتضيات استنتاج أن التجارة غير ضارة. مذكرة صادرة عن لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة رقم 1023. روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2007. 71 صفحة. تحتوي على قرص مضغوط.

29- وأخيراً، تزمع المنظمة العمل على صياغة نهوج لتناول قضايا الإنفاذ والتعرف على الأنواع بغية تلافي الإدراج الذي لا نفع له للأنواع الشبيهة ولتيسير تنفيذ الإدراج المجزأ للأنواع في الاتفاقية، وهو ما يتماشى مع إحدى التوصيات الرئيسية التي صدرت عن مشاورة الخبراء التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن قضايا التنفيذ عام 2004. ومن المقرر عقد حلقة عمل عن هذا الموضوع في عام 2004.

التدابير المطلوبة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك

30- قد ترغب اللجنة الفرعية في النظر في عملية ونتائج الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الاستشاري المخصص التابع للمنظمة وفي رد المؤتمر الرابع عشر لأطراف الاتفاقية على توصيات الفريق. وبناءً على ذلك، قد ترغب اللجنة الفرعية في إسداء المشورة إلى لجنة مصايد الأسماك عما إذا كان من المحبذ إجراء أي تغييرات على اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري أو أي جانب آخر من جوانب وضعه محل التنفيذ.

31- قد ترغب اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في النظر في أفضل الطرق لمعالجة الانتقادات المبررة التي وجهها بعض الأطراف والمراقبين في الاتفاقية بشأن التقدم البطئ في تنفيذ خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش. كذلك جرى إبداء القلق بشأن التقدم المحرز في هذه الخطة إبان الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. واتفقت اللجنة مع الرأي القائل بأنه بالرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل المكثف من أجل تحسين تنفيذ البرنامج.

32- قد ترغب اللجنة الفرعية في التعليق على أولويات إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالنسبة للعمل في المستقبل مع الاتفاقية في إطار مذكرة التفاهم. وينبغي، لدى القيام بذلك، مراعاة أنه ما كان لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تحقق جل الأعمال التى أنجزتها في السنتين أو السنوات الثلاث السابقة بشأن القضايا المتعلقة بالاتفاقية بدون الأموال التي قدمتها حكومة اليابان من خلال مشروع حساب الأمانة المخصص للاتفاقية. ومن المقرر أن ينتهي هذا المشروع في ديسمبر/كانون الأول عام 2010. ويجب النظر في إيجاد الموارد اللازمة للقيام بأي عمل كبير خارج نطاق المشروع القائم أو بعد انتهائه.

SSN
SPECIES SURVIVAL NETWORK

"Working within CITES for the protection and conservation of species in international trade"

Prepared by the Species Survival Network and the Shark Alliance

DOES FAO MANAGE SHARKS?

No. FAO is not a fisheries management body, nor does it manage trade in sharks.

According to the FAO website: "The mission of the Fisheries and Aquaculture Department of FAO is to facilitate and secure the long-term sustainable development and utilization of the world's fisheries and aquaculture." To fulfill this mission, FAO provides **technical assistance** on fisheries management and development **"on the request of Members."**

FAO does not manage fisheries and has no jurisdiction over trade:

- FAO does not set or enforce quotas for any fish or invertebrate species or stock, including sharks
- FAO does not regulate international trade in any fish or invertebrate species or stock
- FAO cannot sanction noncompliance with its guidelines

What FAO does:

- FAO collects, analyzes and disseminates information and statistics
- FAO assesses and monitors the state of resources and "elaborates" management advice
- FAO provides socio-economic analysis of fisheries and assists in the elaboration of management policies, strategies and institutions
- FAO supports and assists regional fishery commissions
- FAO monitors and advises on fish trade

SHOULD REGIONAL FISHERIES MANAGEMENT ORGANIZATIONS (RFMOs) MANAGE SHARKS?

Yes, but they have not done so. Nor do they have a mandate to regulate trade.

No RFMO has implemented a binding quota on any shark species (there is one RFMO quota for one species of skate, a relative of sharks)

ARE SHARKS ADEQUATELY PROTECTED BY IPOA-SHARKS?

FAO's International Plan of Action for Sharks (IPOA-Sharks) is a **voluntary guidance document.**

Countries have no legal obligation to implement or comply with IPOA-Sharks. Its recommendations cannot be enforced and violations cannot be sanctioned.

Only 6 of the 20 largest shark fishing nations have adopted National Plans of Action.

2100 L Street NW, Washington, DC 20037 USA
Tel: +1 301-548-7769 Fax: +1-202-318-0891 Email: info@ssn.org website: www.ssn.org

LACK OF PROGRESS ON IPOA SHOULD NOT DELAY ACTION BY CITES

In Resolution Conf. 12.6, on Conservation and management of sharks, the CITES Parties:

- Noted the significant lack of progress with the development and implementation of NPOAs;
- Expressed concern that insufficient progress has been made in achieving shark management through the implementation of IPOA-Sharks except in States where comprehensive shark assessment reports and NPOA-Sharks have been developed;
- Agreed that a lack of progress in the development of the FAO IPOA-Sharks is not a legitimate justification for a lack of further substantive action on shark trade issues within the CITES forum;
- Directed the Animals Committee to make species-specific recommendations at the 13th meeting and subsequent meetings of the Conference of the Parties if necessary on improving the conservation status of sharks and the regulation of international trade in these species;
- Recommended that Parties continue to identify endangered shark species that require consideration for inclusion in the Appendices, if their management and conservation status does not improve.

Additional information on the role of FAO in managing shark fisheries and evaluating CITES listing proposals is contained in Document Inf. 48, distributed by Germany on behalf of the EC. All Parties are encouraged to review that document for further detail.